

قبل أكثر من ٦٥ عاما . ومنذ ذلك الحين لم يحتج شخص على ذلك . كما انه بالنسبة لمؤسسي المشروع الصهيوني ولنا لم تكن هنالك اية نوايا للاحتجاج على ذلك . لقد كنا على استعداد بأن نرى في الحدود الدولية كحدود ثابتة بيننا وبين مصر ، وان توقع معها على معاهدة سلام على هذه الحدود في عام ١٩٤٨ وكذلك طيلة سني قيام اسرائيل حتى حرب الايام الستة » .

بعد ذلك يصل الكاتب الى الحل المرفق باشتراطات ، أهيها اذا استثنينا تبادل السفراء واقامة العلاقات التجارية والثقافية والسياسية والرياضية ، سحب مصر يدها من القضية الفلسطينية وبقاء هذه القضية « بيننا » وبين الفلسطينيين ، ويكمن الحل في التصور التالي لالياف : « لو ان وضعنا جديدا يطرأ — وهذا الامر يبدو لنا اليوم غير ممكن — تغير فيه مصر ، حكومة وشعبا نظرتها لنا تغييرا جذريا ، حيث يجلسون معنا على مائدة المفاوضات ويعقدون — اتفاق سلام ، لو كانوا يتبادلون معنا السفراء ، لو ان سفننا تمر في القناة ، وتجارنا يجلسون في القاهرة وتجارهم في القدس ، لو ان سواحنا يصعدون على الهرم ، وسواحهم يجوبون مستديرة ديزنجوف ، لو كانوا يجررون معنا مباريات في كرة القدم وكرة السلة ، باحثوهم يعلون في جامعاتنا ، وباحثونا يجلسون في معاهدهم العلمية ، أكثر من ذلك ، لو ، استنادا الى تصريحنا تجاه المسرب الفلسطينيين ، يسحبون يدهم ، ويقبضون هذه القضية بيننا وبين هؤلاء ، لو ان كل ذلك يحدث نجاسة ودفعة واحدة ، حيث تقوم بيننا علاقات سلام حقيقي ، هينئذ علينا ان نعيد شبه جزيرة سيناء الى مصر » . لا يكتفي الياف بهذه الاشتراطات المصاحبة لعودة سيناء الى مصر ، بل يضيف شرطا آخر يتمثل في « تجريدنا من السلاح تجريدا كاملا وبضمانات متبادلة من قبلنا ومن قبل المصريين » .

لن نقف على الاشتراطات الاولى لوضوحها التام ، وانها سنقف قليلا حول الاشتراط الاخير في محاولة لاستجلائه .

يدعو الكاتب الى تجريد سيناء تجريدا تاما من « جنودكم وجنودنا » ولضمان ذلك ، يقترح اشرانا مصريا اسرائيليا على سيناء ، ويقول بهذا الخصوص

ومصر سيناء . ذلك ان الفصل الجغرافي في هذه الناحية يتطلب اقتطاع شريط من سيناء عند مشارف رفح ، ومنحه لطرف ثالث للفصل جغرافيا بين القطوع ومصر ، ومع انه لا ينصح عن هوية الطرف الثالث المرشح ليكون عازلا جغرافيا ، فاننا لانحتاج الى جهد جهيد لمعرفة هذا الطرف الذي لا يمكن ان يكون مصريا او فلسطينيا .

أما القضية الثانية الاساسية في نظر الياف فهي قضية مستقبل ومصير سيناء . وبعد ان يغوص في تاريخ سيناء وعلاقتها بمصر ، يصر على ان هذه الارض الخالية والصحراوية كانت ماضيا وحاضرا فقط بمثابة « موقع » ، وفيما يتعلق بالحقوق التاريخية عليها فانه « من الصعب القول بان شبه جزيرة سيناء كانت « تابعة » في يوم من الايام الى أي شعب » ويرجع سبب ذلك الى ندرة سكانها ومياهها ولكونها ممرًا حيويًا للشعوب ودول كثيرة . وليس من المعروف اذا كان المنطق الاليافي ينسحب على صحار اخرى كثيرة في العالم أم يقتصر فقط على سيناء دون الربع الخالي او بادية الشام مثلا .

اذا كان الوضع كذلك فالى أي بلد او أية جهة تتبع سيناء ؟ يعود الكاتب هنا الى قضية الحقوق التاريخية ليعني اسرائيل من هذا الحق ، مع ان الخريطة التوراتية تشمل جميع سيناء والاراضي المصرية الواقعة شرقي النيل ، ويقول بهذا الخصوص : « بيد ان شبه جزيرة سيناء لم تشمل ضمن ميراث الاثني عشر سبطا ، ومن هذه الزاوية ، لا تقع ضمن مجال الحقوق التاريخية القومية للشعب اليهودي . ليس اليها ناطق وصلى اليهود في المنى ، ولم تكن ضمن حدود الاهداف الصهيونية الحديثة . ولو لم يحول المصريون شبه جزيرة سيناء الى قاعدة لهجوم عسكري ضد اسرائيل التي بعثت من جديد ، لم يكن ليخطر على بالنا احتلالها وشملها ضمن حدود مناطقتنا » .

ويعود الياف مرة اخرى ويكرر عدم وجود حق تاريخي لاسرائيل في سيناء ، ويقرر بأن مصر تمتلك هذا الحق بغض سيادتها على سيناء عند مطلع هذا القرن : « لم تدع الصهيونية ابدا لنفسها حقوقا تاريخية قومية في شبه جزيرة سيناء ، ولسنا ندعي هذه الحقوق اليوم . ان تثبيت شبه جزيرة سيناء كمناطق خاضعة للسيادة المصرية قد جرى